• المطلب الرابع: نقد الديمقراطية الأثينية ونهايتها:

مر علينا أنه جرى تبني (الاقتراع) كآلية للمشاركة السياسية بدلاً من (الانتخاب) الذي عد آلية تؤدي في المحصلة إلى الأرستقراطية حينما تتم إعادة انتخاب المرشحين، بينما (الاقتراع) هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق المساواة بحسب وجهة نظرهم. وجرى استبعاد العبيد والنساء والأجانب من المشاركة السياسية، وظل استبعاد الأجانب من المشاركة السياسية، وعدم منحهم حقوقاً سياسية أمراً قائماً حتى في الديمقراطيات المعاصرة.

لقد تعرضت الديمقراطية الأثينية لانتقادات عدة ابتدأها سقراط وتلميذه أفلاطون. فقد انتقد سقراط (الاقتراع) وعده وسيلة لإيصال أشخاص غير أكفاء إلى مواقع المسؤولية، ورأى أن الاقتراع يتيح الفرصة للعجزة والهواة لتولي وظائف الدولة، مثلما اعترض على حكم جمعية وطنية ذات سيادة يستوي فيها الجهلة في السياسة مع ذوي العلم والخبرة فيها، ولكل منهم صوت واحد. منادياً بوجوب أن تحكم الدولة من قبل الحكماء والعلماء، ذلك أن الحكم الصالح هو الذي يكون مصدره العلم والمعرفة وليس الاقتراع والتصويت فقط.[1] مثلما انتقد سلوك المواطن الأثيني الذي ما إن رأى أن له حقاً في المشاركة السياسية حتى بدأ الخوض في الحديث في كل شيء: الفلسفة والدين والأخلاق والسياسة والقانون وغيرها،[2] وهو لا يمتلك المعرفة الكافية في هذه الأمور.

أما أفلاطون، فقد وجّه نقده للنظام الديمقراطي في سياق عصره، معتبرًا أنه يتيح وصول أشخاص محدودي الوعي والخبرة السياسية إلى مواقع القرار، ما يجعله – في نظره – عاجزًا عن التوفيق بين الرغبات المتعارضة، ويؤدي إلى خلافات وانقسامات دائمة قد تُضعف المجتمع وتمهّد الطريق للاستبداد[3]. ومن هذا المنطلق، رأى أفلاطون أن من يشارك في إدارة الشأن العام ينبغي أن يتحلى بقدر عالٍ من الحكمة والمعرفة، فطرح فكرته المعروفة عن "الحاكم الفيلسوف".

وبعد أن وجد صعوبة في أن يتحلى قدر كبير من أبناء الشعب بالحكمة الكافية لإدارة الدولة، عدل إلى فكرة تبني (نظام مختلط) يجمع بين (الملكية) و(الديمقراطية). فالنظام الملكي- حكم الفرد الصالح- يقوم على مبدأ (الحكمة)، والنظام الديمقراطي- حكم الكثرة الصالحة- يقوم على مبدأ (الحرية)، فإذا ما وجدت الحكمة لدى الحاكم وأمكن ضمان الحرية للمحكوم تحقق الاستقرار.[4] أما آلية اختيار الحاكم فهي

---

(١) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٢) مصطفى النشار، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٣) زار الطبقجلي، الوجيز في الفكر السياسي (الكتاب الأول)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٩، ص٧٤.

(٤) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ص٨١-٨٢.

١- المتلازمات المؤسسية للديمقراطية: ومن أهمها:

أ. الدستور المكتوب: لقد كان تبني الديمقراطية من قبل الطبقات الصاعدة، وفي مقدمتها البرجوازية، انطلاقًا من كونها الإطار الذي يضمن (الحريات الفردية). فـ (الفرد) أولاً، وهذا الفرد له حقوق وحريات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وعقائدية ينبغي أن تصان وأن لا تمس من أي سلطة كانت، فالديمقراطية الليبرالية ليست فقط نظامًا سياسيًا، بل هي تصور فلسفي يرى أن الإنسان الفرد هو أساس السلطة والشرعية، ويجب أن تُبنى الدولة لخدمته، لا العكس، لذا فإن وظيفة الدولة هي أن تكون في خدمة الفرد، وأن تعمل على ضمان تمتعه بحقوقه وصيانة حرياته، وتلك الحقوق والحريات تضمن في عقد اجتماعي مكتوب ومعلن نابع عن الإرادة العامة يسمى (الدستور) الذي ينظم طبيعة العلاقة بين السلطة والحرية، فكان وجود الدستور المكتوب من أبرز متلازمات الديمقراطية.

ب. الانتخابات الدورية: مر علينا أن إحدى الانتقادات التي وجهت إلى الديمقراطية هي أنها تأخذ بـ (الاقتراع) الذي قد يوصل أشخاصاً غير مؤهلين إلى مواقع المسؤولية، بيد أن الديمقراطية الحديثة تجاوزت تلك الآلية أخذة بآلية (الانتخاب). ولكون السلطة مفسدة، فإن استمرار الأفراد في مواقع المسؤولية قد يؤدي بهم في المحصلة إلى الفساد؛ لذا جاءت الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة على نحو دوري، بحيث يجري تجديد الانتخابات كل أربع سنوات في أغلب النظم الديمقراطية، وعلى نحو يشعر فيه الفائز في الانتخابات بأن مسؤوليته مقترنة بمدة زمنية محددة، وإن بقاءه فيها مرتبط بحسن أدائه ورضا المواطن عنه، إذ يُجدد انتخابه. وخلاف ذلك، فإن النظام الانتخابي يسمح للمواطن بعدم انتخاب من لا يراه قد أدى المسؤولية على النحو المطلوب.

ت. التداول السلمي للسلطة: وبوجود انتخابات دورية، غدا بإمكان الشعب تغيير السلطة التي يرى أنها لم تلب طموحاته بطريقة سلمية دستورية معروفة الأمد، بل حتى من الممكن إجراء انتخابات مبكرة تسبق موعدها، وبذلك تجنب الشعب الثورة لغرض الإطاحة بالسلطة، وما يرافقها من فوضى وعدم استقرار.

ث. الفصل بين السلطات: ولكون السلطة مفسدة أيضاً، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، فقد لجأت الديمقراطية الحديثة إلى مبدأ عرف بـ (الفصل بين السلطات). المبدأ الذي يحول دون تركيز السلطة بيد واحدة أيًا كانت، بل تُوزع بين ثلاث هيئات: التشريعية التي تتولى تشريع القوانين، ومراقبة سير عمل السلطة التنفيذية والمصادقة على ميزانية الدولة، والتنفيذية التي تتولى تنفيذ القوانين، والقضائية التي تعمل كحكم مستقل للفض بين النزاعات.

البرجوازية التي اغتنت بفعل التجارة والاستعمار وتراجع الإقطاع، ما عزز مكانتها السياسية وأسهم في إعادة صياغة السلطة. واقترنت هذه التحولات بظهور منظومة فكرية جديدة تُعلي من شأن الفرد وحريته، وظهرت مفاهيم كالفردية، والرأسمالية، بفعل تراكم رأس المال، وبما أن نشاط الفرد يتطلب قدراً من الحرية تكثفت (الليبرالية)، ليبدأ اسم (الشعب) يظهر في القاموس السياسي في تلك المرحلة. كل ذلك أدى إلى صياغة الأسس النظرية للنظام الديمقراطي الحديث.

أما على المستوى الفكري، فقد اختلف المفكرون في نظرتهم للديمقراطية؛ فبينما اعتبر ديفيد هيوم أن الديمقراطية خطر يؤدي إلى الفوضى بسبب ثقتها المفرطة بالجماهير، رأى فولتير أن الإصلاح لا يتم إلا عبر "المستبد المستنير" لا عبر الشعب الذي وصفه بالجهل. في المقابل، بشر جان جاك روسو بفكرة السيادة الشعبية، لكنه رأى أن الديمقراطية لا تصلح إلا لشعوب فاضلة لم توجد بعد، واعتبرها نظامًا مثاليًا غير قابل للتحقق الكامل. لذا، وحتى نهاية القرن الثامن عشر، ظل مفهوم الديمقراطية مقترنًا في بعض الأوساط بمصطلح (Democracy = Mobocracy)، أي "حكم الرعاع"، في إشارة إلى الخشية من انزلاق السلطة إلى يد العامة غير المؤهلة.[1] لكن التجربة العملية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سرعان ما أثبتت إمكانية بناء أنظمة ديمقراطية حديثة تجمع بين التمثيل الشعبي ومؤسسات الحكم الرشيد، ما مهد لانتشار الديمقراطية كنظام سياسي مشروع في العصر الحديث.

• المطلب الثاني: الديمقراطية - انتقادات ومتلازمات:

مر معنا أن الديمقراطية أصبحت ضرورة حتمية بوصفها مبدأ من مبادئ الحكم، ارتبط صعودها تاريخيًا بطبقة البرجوازية الناشئة من داخل المجتمع، التي مثّلت فئة اقتصادية صاعدة لا تمثّل بالضرورة كل فئات الشعب، بل تمثّل الفئة الثرية من أصحاب رؤوس الأموال. ومع ذلك، يمكن القول إن الديمقراطية، التي تعرضت على مدار تاريخها لانتقادات واسعة، استطاعت أن تتجاوز تلك الانتقادات من خلال مسار تطوري طويل، ويُعزى ذلك إلى أن الديمقراطية تُعد الشكل الوحيد للحكم القادر على تصحيح مساره من داخله. وأن التغلب على الانتقادات ترسخ ضمن الممارسة الديمقراطية على نحو عرفي أو قانوني، وأصبح جزءًا من متلازمات الديمقراطية الليبرالية، ومن أبرزها:

---

(1) عبد الرضا حسين الطعان، آن [illegible] مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٩-١١٠.

المبحث الثاني
تطور الديمقراطية في العصر الحديث ومتلازماتها

يُركز هذا المبحث على التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا والعالم الحديث، التي مهدت لبروز الديمقراطية الليبرالية، مع بيان المتلازمات المؤسسية والمجتمعية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نظمها المعاصرة.

• المطلب الأول: الغرب والعودة إلى الديمقراطية:

شهدت أوروبا خلال العصور الوسطى نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا هرميًا، قاعدته الشعب المغيب، ويتربع على قمته ملك ذو سلطة مطلقة، تدعمه طبقة النبلاء والإقطاعيين، في حين كان الحرفيون والفلاحون والعبيد يشكلون القاعدة. ومع أن الضرائب كانت المصدر الرئيس لتمويل خزينة الدولة، فقد فُرضت على العامة بطرق قسرية، وهو ما دفع الشعوب لاحقًا للمطالبة بحق التمثيل مقابل العبء الضريبي. في إنكلترا، بدأت هذه المطالب مبكرًا، وأفضت إلى إصدار "الميثاق الأعظم (Magna Carta)" عام ١٢١٥م، الذي قيد من صلاحيات الملك، وفتح الطريق أمام تشكيل مجلس يُمثل فيه أصحاب الأراضي والمدن، فبدأت البلاد مسارًا طويلاً نحو الديمقراطية امتد لقرون، تطورت خلاله البرلمانية كأحد أركان النظام السياسي الحديث.

في فرنسا، مثّلت الثورة عام ١٧٨٩ نقطة تحول تاريخية، إذ أسقطت النظام الملكي، وأنهت امتيازات الإقطاع والنبلاء، وأسست لجمهورية تستند إلى مبدأ سيادة الشعب. أما في الولايات المتحدة، فقد تزامن الاستقلال عام ١٧٧٦ مع وضع أول دستور مكتوب ينص صراحة على مبادئ الحكم الديمقراطي والتمثيل الشعبي والفصل بين السلطات، وهو ما شكّل لحظة تأسيسية للنموذج الديمقراطي الليبرالي الحديث (١).

تزامنت هذه التحولات التاريخية مع تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، تمثلت في صعود الطبقة

---

(١) جلال يحيى، النظم السياسية: نشأتها وتطورها، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

(الاقتراع) الذي كان ينظر إليه على أنه آلية أرستقراطية؛ لأنه لا يحقق المساواة التي تحققها آلية (القرعة)[1]. أما أرسطو فقد أعطى مكانة متميزة لـ (الديمقراطية المعتدلة)، إذ السلطة للأكثرية من الطبقة الوسطى[2].

فضلاً عن الانتقادات التي وجهت إلى الديمقراطية الأثينية، فقد كانت هناك عوامل أخرى أسهمت في إضعافها، إذ بنت أثينا حضارة ارتكزت على الفكر والفلسفة والعلوم، مع اقتصاد مزدهر وقوة عسكرية، وهي عوامل أسهمت في جذب مزيد من الأجانب إليها، فضلاً عن وجود العبيد، فإن نسبة المواطنين الأحرار انخفضت مقارنة بنسبة الفئات التي ليس لها الحق في المشاركة السياسية. رافقت ذلك طروحات فكرية من مدارس يونانية كالكلبية والرواقية والأبيقورية التي كانت ترفض فكرة المواطنة في دولة المدينة، داعية إلى مواطنة في دولة عالمية. وما إن تخطت (مقدونيا) حدود دولة المدينة عسكرياً على يد زعيمها الإسكندر المقدوني، حتى تساقطت دول المدينة اليونانية تباعاً، ولتشكل أول دولة عالمية ولكن بلا مواطنة ولا ديمقراطية.

وتلت مقدونيا في الدولة العالمية روما التي تحولت إلى إمبراطورية عالمية مترامية الأطراف بأنظمة حكم مختلفة بين جمهوري وملكي وإمبراطوري، ولتستمر فكرة الدولة العالمية قائمة حتى العصر الحديث حين جاءت معاهدة (ويستفاليا) ١٦٤٨م معلنة انتهاء فكرة الدولة العالمية وولادة الدولة القومية ذات السيادة التي ما زالت مستمرة. وفي خضم تلك القرون الطوال وحتى أواخر القرن الميلادي الثامن عشر لم يكن للديمقراطية والشعب والمواطن وجود على خارطة دول العالم.

---

(١) المصدر السابق.